

## مقدمة الكاتب

لاشك ان استكشاف الفضاء قام بتوسيع آفاق المعرفة الإنسانية و نشاطها، فمن ناحية أهميته يمكن مقارنته بالتحول غير المسبوق في الثقافة الإنسانية التي تمثلت في اكتشاف النار واخترع العجلة والكشوف الجغرافية العظمى.

وأضاف استكشاف الفضاء معلومات وبيانات عن الأرض وغلافها الخارجي مثل: النظام الشمسي، والأقاليم النائية من الكون، وبيئة الكواكب السيارة. وهذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها عبر وسائل أخرى. وأحدث استكشاف الفضاء نهضة في مناحي تفكير الإنسان، ونشاطه الإقتصادي الذي لا يمكن التفكير فيه الآن بمعزل عن استخدام تكنولوجيا الفضاء، مثل: الاتصالات الفضائية والارصاد الجوي والملاحة ودراسة مصادر الأرض الطبيعية. وبدأت تظهر عمليات تكنولوجية جديدة تعتمد على الفضاء من شأنها تطوير عملية الإنتاج.

يعتبر الاستكشاف الفضائي وتطبيقاته العملية مجالاً مثالياً لتجميع جهود العديد من الدول ولهذا السبب فإن العمل على جعل نشاط الفضاء شأناً دولياً عاماً، يمثل الآن إتجاهاً رئيسياً في الاستكشاف الفضائي الحديث والذي يتمثل في الرحلات الفضائية التي تقودها أطقم دولية، والمشروعات والبرامج الضخمة مثل مشروع فيجا (النسر) والخاص باستكشاف كوكب الزهرة ومذنب هالي وقد وُجِد هذا المشروع علمياً وصناعياً فرق عمل من تسع دول تنتمي لنظم إجتماعية مختلفة، ويتمثل أيضاً في التنسيق لبعثات لاستكشاف مذنبات أخرى مثل (جيوتو) والكوكب (أ)) الذي أصبح مشروع فضاء عالمي.

وفي الحقيقة شهدت السنوات الاخيرة تهديداً متنامياً لتحويل الفضاء لمجال للمواجهات العسكرية، التي من شأنها الإضرار بالبشرية، وشهدت أيضاً خطط الولايات المتحدة لتطوير أسلحة فضائية لا تقتصر على ادخال العالم في دائرة سباق التسليح الخطرة، والمساعدة على عدم استقرار العالم فحسب، بل تمتد أيضاً إلى تقويض مبادي، و آفاق التعاون الدولي الرحبية لاستكشاف الفضاء واستخدامه الخارجي. ولهذا السبب يبذل الإتحاد السوفيتي كل مافي وسعه للتوصل إلى اتفاقيات ثنائية، أو متعددة الأطراف لمنع عسكرة الفضاء الخارجي، والحفاظ

عليه خالياً من كل الأسلحة. ولقانون الفضاء الخارجي دوراً أساسياً في تحقيق هذه الأهداف.

ومنذ فجر عصر الفضاء ظل القانون يعمل على تأمين التطور المستقر والأمن لنشاط الفضاء القومي والدولي ومراعاة مصلحة الدول فرادى، أو المجتمع الدولي ككل، ولهذا السبب أصبحت الأمم المتحدة مركزاً لوضع مسودات معايير ومبادئ قانون الفضاء الدولي، وكونت لجنة لمراقبة الاستخدامات الآمنة للفضاء الخارجي، تبلغ عضويتها الآن ثلاث وخمسون دولة.

ويشمل قانون الفضاء الدولي في الوقت الحالي عدداً من المعاهدات والإتفاقيات هدفت لوضع قانون ونظام للنشاط الفضائي. لكن الإستكشافات الفضائية الجارية الآن، واستخدامها الواسع للأغراض العلمية أسفر عن مشكلات عديدة في العلاقات بين الدول الرائدة في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، وهي مشكلات تتطلب استقراراً سياسياً وقانوناً دولياً، وهذا القانون مهمته الأساسية هي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

يناقش هذا الكتاب أسئلة سياسية وقانونية عاجلة وهامة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. ويوضح أيضاً الآلية القانونية لاستخدام الفضاء التي تبناها الإتحاد السوفيتي مع بعض الدول أو في إطار المنظمات الدولية.

وقد عكف مؤلفو هذا الكتاب عدة سنوات يبحثون ليس فقط على مستوى البحث النظري بل على مستوى التطبيق العملي للمعايير والمبادئ القانونية لنشاط الفضاء في مؤسسات الأمم المتحدة، وتنظيم التعاون الدولي على وجه الخصوص. ولهذا يعتبر الكتاب رصيماً معرفياً لأشخاص ظلوا مشاركين في عملية تعاون الدول في النواحي القانونية والعلمية والتقنية في مجال الفضاء الخارجي الأمر الذي يدفعني للإعتقاد بأن هذا الكتاب سيكون مثيراً لإهتمام القارئ.

**أ.رولد ساغديف**

**مدير معهد أبحاث الفضاء**

# أكاديمية الإتحاد السوفيتي للعلوم